

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٤٨٩**

الأربعاء، ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد فان بوهيمن	(نيوزيلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيدة ألينغي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد تساو يونغ
	فرنسا	السيد بيرتو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

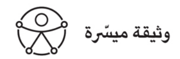
التقرير السابع للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2015/518)

التقرير الرابع للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢١٦٩ (٢٠١٤) (S/2015/530)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U - 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير السابع للأمين العام الصادر عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢٠١٧ (٢٠١٣) (S/2015/518)

التقرير الرابع للأمين العام الصادر عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢١٦٩ (٢٠١٤) (S/2015/530)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية (: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/518 التي تتضمن التقرير السابع للأمين العام والصادر عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣). كذلك أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/530 التي تتضمن التقرير الرابع للأمين العام والصادر عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢١٦٩ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبيش.

السيد كوبيش (تكلم بالإنكليزية): في إحاطتي الإعلامية الأولى إلى المجلس في أيار/مايو الماضي (انظر S/PV.7443)، نقلت بحذر انطباعاتي الأولية الإيجابية ولكنها انطباعات مختلطة. بعد شهرين من ذلك، لا تزال انطباعاتي الأولية قائمة، على الرغم من أنني أقدر بصورة متزايدة نطاق وعمق وتعقد المشاكل والتحديات.

ولكن منذ الهجوم الإرهابي في الصيف الماضي والذي شنه ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام، ما انفك العراق يعيش مرحلة من أصعب المراحل في تاريخه الحديث. وفي حين أن المشاكل قد تبدو هائلة ومستمرة، هناك أمل، وتوجد فرص، ولا سيما أنه توجد رؤية للسبيل المفضي إلى الخروج من الأزمة، كما جاء في الاتفاق الوطني السياسي في العراق. ولكن المسألة الحقيقية تكمن في تنفيذه.

إن العملية السياسية في العراق تمضي قدما، ولكن من دون توفر القوة اللازمة لها. من الجدير بالذكر أن الحكومة حققت العديد من النجاحات وتستحق التقدير والدعم. ويسعى رئيس الوزراء العبادي بهمة للوفاء بالوعود المتضمنة في برنامج الحكومة، ولكن مساعيه لم يكتب لها النجاح على الدوام. إن القوى السياسية التي تدعم الحكومة وبرنامجها تتعاون على مضض في كثير من الأحيان، كما لو كان التهديد الوجودي الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية شيئا قد عفا عليه الزمن. إن الوحدة وراء تشكيل الحكومة الحالية لم تُترجم بعد إلى وحدة في الهدف أو في العمل.

توجد دلائل على زيادة الفهم، على الرغم من أن الوقت قد حان لإبرام اتفاقات سياسية شاملة، ولا سيما بالنسبة لبعض القادة الذين وصفوها بأنها مصالحة وطنية تاريخيه. توجد عدة خطط ومخططات برزت مؤخرا، وروج لها القادة الرئيسيون والقوى السياسية. كذلك عملت لجنة المصالحة الوطنية بعلى وضع خطة عمل، وهي مبادرة تملكها وتقودها الحكومة. يجري حاليا التشاور بصورة واسعة بشأن ما يسمى بوثيقة بغداد

وسوف تستفيد من الزخم الذي تساهم فيه جميع المكونات العراقية، وتمكن من زيادة الملكية ودمجها في العملية. المدخلات من جميع العناصر، مما يتيح المزيد من الملكية وتضمينها في هذه العملية. ويمكن أن يوفر ذلك نقطة انطلاق إجراء المزيد من المشاورات، بما في ذلك مع مجموعات المعارضة المختلفة. وتؤيد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق هذه العمليات.

إن هذه التطورات موضع ترحيب كبير، على الرغم من التنازلات السياسية لازمة بشدة للاسراع في تنفيذ الاتفاق السياسي الوطني والبرنامج الوزاري. وفي هذا الصدد، فإن الإصلاحات المؤسسية والتشريعية لا تزال تعتبر عناصر رئيسية في الحفاظ على وحدة العراق، وفي التشجيع على المصالحة السياسية وهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ومن أسفٍ أن الافتقار إلى توافق الآراء قد عرقل عملية الإصلاح. وإن صفقة المصالح الوطنية والإصلاحات التشريعية التي تتضمن قوانين رئيسية من قبيل قانون الحرس الوطني، وقانون العفو العام وقانون العدالة والمساءلة، حققت نجاحا محدودا منذ إحاطتي الإعلامية السابقة في المجلس. إن القوانين الثلاثة جميعها معروضة حاليا على مجلس النواب، ولكن النجاح تعرقل بسبب انعدام الثقة بين الطوائف العراقية وعدم توفر الإرادة السياسية اللازمة. لقد أعلمت محاوري في البرلمان وفي الحكومة بأن الأمر يقتضي تنازلات مؤلمة لضمان إقرار هذه القوانين بدلا من العودة إلى مجلس الوزراء.

فالعراق وشعبه لا يسعهما الانتظار طويلا.

كذلك فإن قيام شراكة فعّالة بين بغداد وإربيل أمر هام جدا بذات القدر لوحدة واستقرار العراق في مكافحة تنظيم داعش. في الفترة الأخيرة، أعرب الجانبان على نحو متزايد عن خيبة الأمل في تنفيذ الاتفاق الخاص بتقاسم النفط والإيرادات والموقّع في العام الماضي. وتميزت الفترة أيضا باتخاذ بعض الخطوات الأحادية التي تعمل ضد مصالح الجانبين والبلد ككل. كلا الجانبين بحاجة ماسة إلى إعادة التفاوض بشأن الاتفاق والتوصل إلى اتفاق شامل ومستدام حقا. والبعثة تدعم أي خيار يكفل هذه الاستدامة، ويعزز الثقة والشراكة بين الجانبين، وإبقائهما متحدين في مكافحة تنظيم داعش.

بعد مرور سنة على سقوط الموصل، لا يزال ثلث العراق تحت سيطرة وإدارة تنظيم داعش. في الفترة المشمولة بالتقرير، تبين أن الهجمات عسكرية التي تشنها قوات الأمن العراقية، بدعم حاسم من قوات الحشد الشعبي، والمتطوعين من القبائل السُنية والتحالف الدولي، لم تؤدِ إلى تغيير كبير في الحالة في الميدان. فقد تحررت منطقة تكريت في آذار/مارس، ولكن سقطت منطقة الرمادي في أيار/مايو إن الهجمات المستمرة التي تشنها الحكومة في منطقة الأنبار تهدف إلى عكس مسار هذه الانتكاسة.

لا تزال التكلفة البشرية للنزاع مرتفعة جدا. فمنذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها في المجلس، سجلّت البعثة مقتل ما لا يقل عن ١ ٢٠٠ شخص مدني وإصابة أكثر من ٢ ٠٠٠ بجروح نتيجة النزاعات المسلحة أو الهجمات الإرهابية. ما برحت البعثة تتلقى أنباء كثيرة عن الهجمات التي تستهدف المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، وعن القتل خارج نطاق القضاء، والاختطاف، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والتجنيد القسري للأطفال، وتدمير ونهب ممتلكات المدنيين، والحرمان من الحقوق والحريات الأساسية. ولا تزال الأقليات والنساء والأطفال عرضة للفظائع والإهانات التي يتسبب بها تنظيم داعش. إن العمل الإرهابي المروع الذي وقع خلال عطلة العيد بالقرب من مسجد شيعي في خان بني سعد نجم عنه مقتل أكثر من ١٢٠ مدنيا وجرح حوالي ١٧٠ مدنيا، إنما هو دليل آخر على هذه الحقيقة المأساوية.

العراق يتألف من مجموعة متنوعة من شتى الطوائف الإثنية والدينية. وكل مكون من مكونات الشعب العراقي يعاني من

مجموعة من الانتهاكات والتجاوزات التي أُرتكبت في أوقات مختلفة خلال العقود الأخيرة. هذه الانتهاكات والاعتداءات قوضت الثقة بين المجتمعات المحلية ونخرت في عضد الهوية الوطنية. إن ما يعمل على مفاقمة هذا الشعور بالظلم تلك الإجراءات المتخذة في المرحلة الحالية من الصراع في العراق، إذ أن بعض الجماعات المسلحة التي تكافح الإرهاب تهدف إلى إحداث تغييرات ديمغرافية قسرية واستهداف المجتمعات المحلية التي تُعتبر منبوذة، أو أن تلك التغييرات تحدث نتيجة لذلك العمل.

إن استعادة الثقة وإعادة بناء الوحدة بين مختلف المجتمعات المحلية التي تشكل الشعب العراقي تتطلبان ضمان العدالة والمساءلة عن الانتهاكات والاعتداءات، أينما تقع وأيا كان مرتكبها، والقضاء على التمييز والتهميش أينما يحدثان. فالقيام بعمل لضمان حماية الأقليات العرقية والدينية المختلفة والمشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق سيكون مهمة عصيبة، ولكن هذا العمل مطلوب القيام به من جانب الحكومة إذا ما أريد ضمان مستقبل متماسك للعراق.

إن الحالة الإنسانية تبعث على القلق الشديد. يوجد ٨,٢ مليون نسمة على الأقل، أي واحد من بين كل أربعة عراقيين تقريبا، بحاجة إلى مساعدة عاجلة، ونصفهم بحاجة إلى المساعدة الغذائية. يوجد أكثر من ٣ ملايين شخص مشردين داخليا، ويقدر الشركاء بأنه مع استمرار الصراع والعنف في الأشهر المقبلة، من المرجح أن يصبح حوالي مليون شخص في عداد المشردين داخليا. ويوجد ما يقرب من ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ، معظمهم من سوريا، التمسوا الملاذ الآمن في البلد. وتواصل الحكومة قيادة العملية بتقديمها الإعانات النقدية وتوزيع الإعانات الأخرى والمساعدة في إقامة المخيمات للسكان الفارين من العنف. يعمل الشركاء في مجال تقديم المساعدة الإنسانية على مدار الساعة من أجل تقديم المساعدة، ولكن الأموال تتضاءل. إذ سيتم في الأسابيع المقبلة إغلاق ما يقرب من ٨٠ مرفقا صحيا، ما لم يصل الدعم اللازم. لقد تم بالفعل تخفيض الحصص الغذائية، ومن المقرر إغلاق العشرات من البرامج المنقذة للحياة.

إن الآثار المترتبة على هذه الحالة طامة وتبعث على القلق العميق. أشكر الجهات المانحة على إعلانها عن تقديم التبرعات تلبية لخطة الاستجابة الإنسانية الأخيرة التي أطلقت في بروكسل في ٤ حزيران/يونيه بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، ولكني أحض المجتمع الدولي على فعل المزيد لمساعدة الطوائف العراقية الضعيفة للغاية. نحن قلقون جدا جراء الأنباء التي تفيد بأن المجتمعات المحلية والأسر مضطرة إلى اللجوء إلى تنظيم داعش للحصول على المساعدة المنقذة للأرواح، وحتى البرامج التي ترعاها الأمم المتحدة تغلق أبوابها بسبب الافتقار إلى التمويل.

في الوقت نفسه بدأ الأشخاص المشردون داخليا وبأعداد العودة إلى المناطق المحررة. إن جهود تحقيق الاستقرار التي تقودها الحكومة بدعم من أسرة الأمم المتحدة باستخدام آلية التمويل لتيسير تحقيق الاستقرار الفوري التي أنشأها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتنسيق مع الحكومة العراقية، جهود جديرة بالثناء، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به للتأكد من عودة طوعية ومستدامة وكريمة، ومن تهيئة الظروف للناس ليتمكنوا من الخروج بعد عودتهم إلى ديارهم. نشجّع الحكومة على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة بغرض ضمان أمنهم وذلك بممارسة الضغط على العناصر المسلحة التي تسيطر مؤقتا على المناطق المحررة لمنع الهجمات الانتقامية والانتهاكات الأخرى المرتكبة ضد المشردين داخليا وإنشاء آلية محلية لضبط الأمن.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى التقرير السابع للأمين العام عملا بالفقرة ٤ من القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2015/518)، فيما يتعلق بمسائل المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة. إن العلاقات العراقية –

الكويتية في تحسن. فقد نوه القادة العراقيون والأمم المتحدة مع التقدير بالتبرع السخي الذي تمثل في تقديم مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لاحتياجات المشردين داخليا. يوجد الكثير من النوايا الحسنة بين الجانبين، الأمر الذي يمكن أن يزداد إذا ما تحققت نتائج ملموسة بشأن مسألة المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية. وأعتزم زيارة الكويت لمناقشة هذه المسألة.

أود الآن أن أتطرق بإيجاز إلى مسألة المقيمين في مخيم الحرية. يتعين علينا التخفيف من وطأة العبء الملقى على كاهل العراق. أحض جميع البلدان على النظر في استضافة سكان المخيم أو على تسخير نفوذها لتقديم المساعدة في نقلهم.

لدي تذكير آخر يتعلق بأحد موظفي الأمم المتحدة الوطنيين المحتجز رهينة. ناشد الأمين العام في تقريره السلطات العراقية مضاعفة جهودها لتأمين الإفراج عنه. وأنا بدوري أؤيد بقوة مناشدته. ويجدر بنا أن نتذكر أنه قد انقضى ٨٨ يوما من دون أن نتلقى أي معلومات موثوقة عن زميلنا، ودون حل إيجابي للقضية.

من العبر المستفادة على مر السنين من تنفيذ ولاية البعثة، طرح الأمين العام من خلال عملية التشاور توصياته بشأن المجال الذي ينبغي التشديد عليه فيما يتعلق بولايتي البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري وأنشطتهما في المستقبل. إن القرار الذي سيتخذه المجلس في وقت لاحق من هذا الشهر بشأن ولايتنا سوف يوفر توجيهات واضحة وينشئ إطارا سياسيا مركزا للأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في العراق.

بفضل استمرار دعم المجلس، ما زلت على ثقة بأنه يمكننا أن نعمل يدا بيد مع الحكومة العراق، والقوى السياسية والمجتمع المدني، وسنفعل ذلك من أجل تحقيق نتائج في جميع المجالات، وفي الوقت نفسه، نعمل على وجه الخصوص وعلى نحو متزايد من أجل حشد الدعم والتعاون الإقليميين. عند هذا المنعطف الحاسم، فإن حكومة العراق، وقيادتها، وفي المقام الأول، أبناء الشعب العراقي أنفسهم بحاجة إلى الدعم والمساعدة المستمرين والكبيرين من المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوبيش على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الحكيم (العراق): اسمحوا لي في البداية أن أهنئ نيوزيلندا على توليها رئاسة المجلس، ولما تبذله من جهود كبيرة وشفافة في تنظيم عمل المجلس خلال رئاستها للمجلس لهذا الشهر. كما أخص بالشكر ماليزيا على جهودها الكبيرة المبذولة خلال رئاستها للمجلس الشهر الماضي. وأود الترحيب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وأرحب بجهود فريق عمله، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها العراق الآن.

يولي العراق أهمية بالغة لعمل البعثة، ونؤكد من جديد على الدور الحيوي للأمم المتحدة في إسداء المشورة والدعم إلى حكومة وشعب العراق من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتقديم الخدمات إلى النازحين والمشردين داخليا، وتعزيز حماية حقوق الإنسان والشباب والأطفال والنساء، وتعزيز الإصلاح القضائي والقانوني. وبناء عليه، قدّمت حكومة جمهورية العراق إلى الأمين العام وإلى مجلس الأمن رسالة تفويض لتمديد ولاية البعثة حسب رغبة حكومة بلادي لسنة أخرى تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦، وفق الأسس المعتمدة في قرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧) بالنص والمضمون، وأن تستمر البعثة في تقديم المساعدة والمشورة إلى الحكومة العراقية وتوفير المتطلبات اللوجستية اللازمة لتأمين حياة كريمة للعوائل النازحة.

لقد أشرنا مرارا وتكرارا في كلماتنا أمام مجلس الأمن الموقر إلى ضرورة محاربة الإرهاب، وضرورة تعاون جميع الدول لهذا

الغرض، وأن أي تلكؤ سوف يؤدي إلى تقوية وجود المنظمات الإرهابية وتمددها إلى دول ومناطق أخرى. ولعل الأحداث الأخيرة المؤسفة في كل من الكويت والسعودية وتونس ومصر وسوريا وفرنسا خير دليل على ما أشرنا إليه سابقا. وهو ما يدفعنا للتأكيد من جديد على ضرورة تقوية التعاون الدولي وتنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٤) التي تدين التطوع لصفوف تنظيم داعش، وتفرض التزامات على الدول الأعضاء لمنع تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتحدُّ من التمويل غير المشروع لداعش من واردات النفط وتهريب الآثار. وفي هذا الإطار، نرحب بالبروتكول الإضافي لاتفاقية مجلس أوروبا لمنع الإرهاب الذي اعتمده المجلس الأوروبي في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٥. ونتطلع إلى تنفيذ الدول الأعضاء في المجلس الأوروبي واعتمادها البروتوكول في تشريعاتها الوطنية.

لقد أدى هجوم كيان داعش الإرهابي على المحافظات العراقية واجتياحه المدن والقرى إلى نزوح جماعي لما يزيد على مليوني مواطن هربا من بطش داعش. وتسعى الحكومة العراقية جاهدة لاتخاذ جميع الخطوات الممكنة ووضع الآليات لحماية المتضررين والمشردين بمن فيهم الأطفال والنساء وأفراد الأقليات الدينية والعرقية، وتهيئة الظروف التي من شأنها أن تفضي إلى عودة النازحين وتكفل لهم الأمان. وقد خصص مجلس الوزراء العراقي مبلغ نصف مليار دولار كدفعة أولى لمساعدة النازحين وسيقوم باعتماد مبالغ أخرى جديدة لهذا الغرض.

وهنا، نود أن نهيب بالدور الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مواصلة إسداء المشورة إلى الحكومة العراقية ومواصلة العمل مع الوكالات الإنسانية لكفالة إيصال المساعدات الإنسانية إلى من هم بحاجة إليها. ونطالب الدول الأعضاء بدعم خطة الاستجابة الإنسانية للعراق، وبالعمل مع الحكومة العراقية من أجل مساعدة العراقيين المتضررين من آفة الإرهاب، مع تقديرنا العالي للجهود التي بذلتها الدو الأعضاء ومساهماتها في المجهود الإنساني داخل العراق ليومنا هذا.

ونعرب عن امتنان بلادي لموقف كل من دولة الإمارات واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والكويت في دعمها للعراق من خلال تخصيص مبالغ مالية لتخفيف المعاناة الإنسانية ومساعدة النازحين في البلاد.

وتشكر حكومة بلادي جميع الدول المشاركة في التحالف الدولي ودول الاتحاد الأوروبي لتصديها للإرهاب ومساندتها العسكرية واللوجستية للقوات الأمنية العراقية. كما نشكر مجلس الأمن على حثه المجتمع الدولي على تعزيز وتوسيع نطاق الدعم المقدم إلى حكومة العراق في مكافحتها تنظيم داعش الإرهابي والجماعات المسلحة المرتبطة به. وندعو دول المنطقة إلى العمل، وبالمزيد من الحرص، لمنع التهديدات الإرهابية وإضعافها وعزلها وشل حركتها. ونكرر القول بأنه لا يمكن دحر الإرهاب إلا باتباع نهج يتسم بالمثابرة والشمول ويقوم على مشاركة جميع الدول والمنظمات الإقليمية وتعاونها بفعالية في منع التهديدات الإرهابية.

إن التقدم الحاصل في ساحة العمليات ضد تنظيم داعش الإرهابي جاء بمساندة الجيش العراقي والشرطة المحلية والبشمركة وأفراد الحشد الشعبي وأبناء العشائر الأبطال بعد أن رفض العراقيون احتلال مدنهم من قبل عصابة داعش الإرهابية، وانتفضوا جميعا لمساعدة القوات المسلحة وقوات التحالف الدولي لتحرير مدنهم والتخلص من هذه العصابة وأفرادها، وتجري الآن عمليات تحرير مدينتي الفلوجة والرمادي في آن واحد، وهو دليل على قوة الجبهة المضادة للإرهاب.

لقد حقق العراق في السنوات القليلة الماضية تطورا ملحوظا في مجال النهوض بالمرأة من خلال إقرار العديد من الاستراتيجيات الوطنية، وتبنِّي العديد من السياسات والبرامج العامة. وفيما يتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة والنهوض بواقعها على صعيد المؤسسات الحكومية، تم استحداث قسم في وزارة حقوق الإنسان يعمل على رصد الانتهاكات التي

تتعرض لها المرأة في العراق، كما أنشئت دائرة لرعاية المرأة تابعة إلى مجلس الوزراء، فضلا عن إنشاء وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات الحكومية كافة. وباتت المرأة اليوم شريكة في صنع القرارات وتبوأت مراكز مهمة في مؤسسات الدولة، فضلا عن تمثيلها في البرلمان العراقي ومراكز صنع القرارات في الوزارات ومؤسسات الدولة المختلفة.

إن العراق يواجه تحديات كبيرة وخطيرة بسبب الهجمات الشرسة للإرهابيين، والتي تستهدف بصورة مباشرة التجمعات المدنية والأسواق والمدارس والمستشفيات، وقتل وإعاقة الآلاف من المدنيين الأبرياء، وتجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة. وتحرص حكومة بلادي على اتخاذ كافة الخطوات الضرورية الممكنة لمنع تجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة، وذلك من خلال محاولة القضاء على كافة الظروف التي يمكن أن تهيئ لها الفرصة. وقد وضع قانون العقوبات العراقي وقانون مكافحة الإرهاب قواعد عامة لمعاقبة الجهات التي تعمل على تجنيد أي شخص، بمن في ذلك الأطفال، للمشاركة في الأنشطة الإرهابية الإجرامية.

شهدت العلاقات العراقية - الكويتية تطورات إيجابية هامة كتبادل الزيارات الرفيعة المستوى بين وفود البلدين والتي هدفها تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتوطيدها. ومناقشة إنشاء صندوق للإغاثة بهدف المساعدة في إعادة بناء المناطق المحررة من تنظيم داعش. إضافة إلى الخروج بنتائج مشجعة من الاجتماع الرابع للجنة الوزارية العراقية - الكويتية المشتركة. ووقّع العراق والكويت اتفاقات ومذكرات تفاهم هامة تتناول التعاون الثنائي الأمني والملاحي والعلاقات التجارية والتعاون القنصلي الذي من شأنه أن ينعكس إيجابياً على العلاقة بين البلدين سياسياً واقتصادياً وفي مختلف المجالات.

وفي إطار التزام العراق بتنفيذ الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)، الذي يتناول التطورات التي استجدّت بشأن مسألة المفقودين من الكويتيين، والمحفوظات الوطنية الكويتية، فلقد شُكّلت لجان من قبل وزارة حقوق الإنسان العراقية للكشف عن المواقع التي يحتمل أن توجد فيها مقابر باستخدام تقنيات استكشاف باطن الأرض بالرادار والتقنيات الطبوغرافية، والاستعانة بالخبرات الدولية المتخصصة. ويستمر العراق في بذل جهود حثيثة لإيجاد رفات المفقودين الكويتيين والمحفوظات الوطنية الكويتية، وستستمر محاولات الوصول إلى شهود عيان لتحديد مواقع الدفن المحتملة. إن الشعب العراقي على دراية تامة بالمعاناة الإنسانية لذوي المفقودين، وهو لا يزال مستمراً في البحث عن رُفات الآلاف من العراقيين الذين دُفنوا في زمن النظام السابق، وبالتالي لن يدّخر جهداً في البحث عن إخوانهم الكويتيين المفقودين.

أمّا فيما يتعلق بإعادة الممتلكات الكويتية واسترجاع المحفوظات الوطنية الكويتية، فقد نشرت وزارة الخارجية العراقية في عدد من الصحف المحلية إعلانات عن المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة، وإنما تكرر تلك الحملات كل ثلاثة أشهر. وإن العراق يولي أكبر قدر من الاهتمام لهذه المسألة الإنسانية. ولن يحجم العراق عن بناء قدراته لأجل تحسين كفاءة عملية البحث، ونطمح في هذا الخصوص بمساعدة بعثة الأمم المتحدة على توفير الخبرات التقنية اللازمة لتعزيز قدرات العراق الوطنية في هذا المجال، كما يستمر العمل جنباً إلى جنب مع الجانب الكويتي ومكاتب الأمم المتحدة المتخصصة لاستكمال الخرائط الحدودية.

لا بدّ من إيجاد حلّ سريع للمسألة السورية لإيقاف نزيف المواطنين السوريين. والعمل على تسوية سياسية مرضية لجميع الأطراف والإبقاء على وحدة وسلامة الحدود السورية، بما في ذلك تقديم ضمانات بعدم التدخل من قبل دول الجوار والحدّ من تدفّق المقاتلين الإرهابيين عبر الحدود السورية المشتركة، وإيجاد حلّ عادل يضمن لجميع السوريين العيش المشترك تحت

نظام ديمقراطي يساوي بين مكوناته جميعاً، وخلق الأجواء الإيجابية للمصالحة الوطنية. إن الحلّ في سورية والقضاء على الجماعات المسلّحة ينعكس إيجابياً على حلّ مشاكل الإرهاب في العراق، ولا بدّ من تكاتف الدول جميعاً كون الإرهاب أصبح يهدد دول العالم و لم يعد مقتصراً على بقعة جغرافية أو دولة أو منطقة.

يرحّب العراق بالاتفاق النووي بين دول ٥+١ وإيران الذي تم الاتفاق عليه في فيينا. لقد عمل العراق جاهداً لدفع دول ٥+١ وإيران للتوصّل إلى حل سلمي للبرنامج النووي الإيراني مرضٍ لجميع الأطراف. وكانت بغداد إحدى المدن التي احتضنتْ الاجتماعات لشعورنا بدقّة وحساسية تلك المفاوضات وأهميتها بالنسبة لأمن وسلم منطقتنا، ودفع خطر الحرب عنها. ونقدّر جهود مجلس الأمن الدولي في اتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بالإجماع يوم الاثنين ٢٠/٠٧/٢٠١٥ وندعو إلى الالتزام به وتنفيذه.

وفي الختام، نقدّم شكرنا للعمل والجهد الذي يقوم به السيد يان كوبيتش، ممثل الأمين العام، وفريق عمله في تقديم المشورة والمساعدات الإنسانية إلى النازحين العراقيين جنباً إلى جنب مع فريق المساعدة العراقي وتعزيز القدرات اللازمة لتنفيذ المهمات اليومية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لم يعد هناك أسماء على قائمة المتكلمين.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.